Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

28 et 29 Janvier 2012
28 و29 يناير 2012

الحركة
ALHARAKA
لسان الحركة الشعبية

اليزمي: على المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة أن يكون فضاء للحوار وابتكار الحلول للإشكالات

أكد إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أمس (الجمعة) بالرباط، أن المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة « ينبغي أن يشكل فضاء للحوار وتبادل للأفكار والخبرات وابتكار الحلول لمختلف الإشكالات والتحديات التي تواجهها الأسرة والطفولة والمرأة بالمغرب ».

وأضاف اليزمي، في كلمة لدى افتتاح أشغال ندوة دولية حول موضوع « المجالس الوطنية للأسرة والطفولة »، أن ذلك يتطلب من الهيئات الحكومية ومختلف القطاعات الوصية، أن تحرص على التعددية في تشكيل هذا المجلس ، والاستقلالية في أدائه ، وتمكينه من الولوج إلى المعلومة ومن مختلف الإمكانيات المادية والبشرية للقيام بمهامه بفعالية أكبر.

وأبرز أن التحديات السياسية والاجتماعية التي تواجه الأسرة والطفولة في المغرب تتجلى في تنوع هياكل وبنيات الأسر، وتراجع علاقات التضامن التقليدية، وزيادة عدد الأسر وحيدة العائل، وعدد الولادات خارج إطار الزواج ، وعمالة الأطفال ، وإدماج المرأة في سوق الشغل ، ومختلف أشكال التمييز التي من شان هذه الأوضاع أن تنتجها، داعيا إلى التفكير في إيجاد أجوبة مناسبة لوضعية هذه الأسر.

ومن جهة اخرى، اشار اليزمي إلى أن تنظيم هذه الندوة الدولية «يأتي في سياق حرص المجلس الوطني لحقوق الإنسان على أن يلعب دورا تنسيقيا للحوار العمومي حول إعمال مقتضيات الدستور، ودورا تعبويا لمختلف الفاعلين المعنيين للانخراط الجدي والمساهمة المواطنة في هذا الورش الوطني الهام» .

وقال إن « هذا اللقاء الهام يدخل في سياق برنامج شامل اعده المجلس الوطني لحقوق الإنسان، لمواكبة جهود مختلف الفاعلين الاجتماعيين في تفعيل مقتضيات الدستور»، مشيرا إلى أنه تمت مباشرة إعداد نقط مرجعية لإنجاز دراسات أولوية حول التجارب الدولية فيما يخص الهيئات والمجالس الاستشارية الشبيهة لتلك المنصوص عليها في الدستور ، وعلى راسها هيأة للمناصفة ومحاربة جميع أشكال التمييز ، و المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي ، والمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية ، والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة.

و اضاف اليزمي أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يسعى من خلال هذا العمل

إلى استخلاص الحلول والممارسات الفضلى لهذه التجارب ، والاستئناس بها في بلورة سند مرجعي لهذه الفئات والمجالس ، من حيث مهماها، وتشكيلها وبنيتها التنظيمية ، بما يضمن فعاليتها في أداء الأدوار التي حددها لها الدستور المغربي ، واقتراحها للنقاش والتداول بين الفاعلين الاجتماعيين المعنيين ، لتسهيل مهام المشرع في إعداد القوانين التنظيمية المؤسسة لها.

يشارإلى أن برنامج هذه الندوة ، التي تتواصل على مدى يومين ، يتضمن عدة جلسات ، تتمحور حول جملة من المواضيع منها ، على الخصوص ، « الأسرة والطفولة بالمغرب : التحولات والتحديات» ، والتحولات السوسيو – ديموغرافية للأسرة والطفولة»، و« التحديات الرئيسية التي تطرح على السياسات العمومية في مجال الأسرة والطفولة » ،و« سيناريوهات إحداث مجلس الأسرة والطفولة بالمغرب » .

وسيتم ، فضلا عن ذلك ، تقديم دراسة مقارنة بين التجارب الدولية في مجال الأسرة والطفولة ، بالإضافة إلى عرض مجموعة من التجارب الدولية في مجال إحداث المجالس الوطنية حول الأسرة والطفولة، من خلال عرض التجربة السويدية في مجال سياسة التدخل لتحسين الظروف المعيشية للأسرة والطفل، وتجربة شبكة أمريكا اللاتينية في مجال النهوض بالأسرة بالأرجنتين ، وعرض لتجربة المجلس الأعلى للأسرة بفرنسا ، وتجربة المجلس الوطني لشؤون الأسرة بالأردن .

ويشارك في هذا اللقاء ممثلون عن مجالس الأسرة والطفولة، والمؤسسات التي شملتها الدراسة المقارنة ،وباحثون أكاديميون في مجال سياسات الأسرة والطفولة ، وأعضاء من اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور ، والمندوبية السامية للتخطيط، وبعض الخبراء.

كما يشارك في اللقاء ممثلو القطاعات الحكومية ، ومنظمات المجتمع المدني ، وبرلمانيون ، وأعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومجالس استشارية اخرى، وممثلو وكالات الأمم المتحدة بالمغرب (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة اليونسيف ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

Revue de presse du Programme

بيان اليوم

ندوة دولية بالرباط تسلط الضوء على المهام المنتظرة للمجلس الوطني للأسرة و الطفولة

أكد إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يوم أمس الجمعة بالرباط، أن المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة «ينبغي أن يشكل فضاء للحوار وتبادل للأفكار والخبرات وابتكار الحلول لمختلف الإشكالات والتحديات التي تواجهها الأسرة والطفولة والمرأة بالمغرب».

وأضاف اليزمي، في كلمة لدى افتتاح أشغال ندوة دولية حول موضوع «المجالس الوطنية للأسرة والطفولة»، أن ذلك يتطلب من الهيئات الحكومية ومختلف القطاعات الوصية، أن تحرص على التعددية في تشكيل هذا المجلس، والاستقلالية في أدائه، وتمكينه من الولوج إلى المعلومة ومن مختلف الإمكانيات المادية والبشرية للقيام بمهامه بفعالية أكبر.

وأبرز أن التحديات السياسية والاجتماعية التي تواجه الأسرة والطفولة في المغرب تتجلى في تنوع هياكل وبنيات الأسر، وتراجع علاقات التضامن التقليدية، وزيادة عدد الأسر وحيدة العائل، وعدد الولادات خارج إطار الزواج، وعمالة الأطفال، وإدماج المرأة في سوق الشغل، ومختلف أشكال التمييز التي من شأن هذه الأوضاع أن تنتجها، داعيا إلى التفكير في إيجاد أجوبة مناسبة لوضعية هذه الأسر.

وفي جهة أخرى، أشار اليزمي إلى أن تنظيم هذه الندوة الدولية «يأتي في سياق حرص المجلس الوطني لحقوق الإنسان على أن يلعب دورا تنسيقيا للحوار العمومي حول إعمال مقتضيات الدستور، ودورا تعبويا لمختلف الفاعلين المعنيين للانخراط الجدي والمساهمة المواطنة في هذا الورش الوطني الهام».

وقال إن «هذا اللقاء الهام يدخل في سياق برنامج شامل أعده المجلس الوطني لحقوق الإنسان، لمواكبة جهود مختلف الفاعلين الاجتماعيين في تفعيل مقتضيات الدستور»، مشيرا إلى أنه تحت مباشرة إعداد نقط مرجعية لإنجاز دراسات أولوية حول التجارب الدولية فيما يخص الهيئات والمجالس الاستشارية الشبيهة لتلك المنصوص عليها في الدستور، وعلى رأسها هيأة للمناصفة ومحاربة جميع أشكال التمييز، والمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي، والمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة.

وأضاف اليزمي أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يسعى من خلال هذا العمل إلى استخلاص الحلول والممارسات الفضلى لهذه التجارب، والاستئناس بها في بلورة سند مرجعي لهذه الفئات والمجالس، من حيث مهامها، وتشكيلها وبنيتها التنظيمية، بما يضمن فعاليتها في أداء الأدوار التي حددها لها الدستور المغربي، واقتراحها للنقاش والتداول بين الفاعلين الاجتماعيين المعنيين، لتسهيل مهام المشرع في إعداد القوانين التنظيمية المؤسسة لها.

يشار إلى أن برنامج هذه الندوة، التي تتواصل يومه السبت، يتضمن عدة جلسات، تتمحور حول جملة من المواضيع منها، على الخصوص، «الأسرة والطفولة بالمغرب: التحولات والتحديات»، و«التحولات السوسيو - ديموغرافية للأسرة والطفولة»، و«التحديات الرئيسية التي تطرح على السياسات العمومية في مجال الأسرة والطفولة»، و«سيناريوهات إحداث مجلس الأسرة والطفولة بالمغرب».

وسيتم، فضلا عن ذلك، تقديم دراسة مقارنة بين التجارب الدولية في مجال الأسرة والطفولة، بالإضافة إلى عرض مجموعة من التجارب الدولية في مجال إحداث المجالس الوطنية حول الأسرة والطفولة، من خلال عرض التجربة السويدية في مجال سياسة الدخل لتحسين الظروف المعيشية للأسرة والطفل، وتجربة شبكة أمريكا اللاتينية في مجال النهوض بالأسرة بالأرجنتين، وعرض لتجربة المجلس الأعلى للأسرة بفرنسا، وتجربة المجلس الوطني لشؤون الأسرة بالأردن.

ويشارك في هذا اللقاء ممثلون عن مجالس الأسرة والطفولة، والمؤسسات التي شملتها الدراسة المقارنة، وباحثون أكاديميون في مجال سياسات الأسرة والطفولة، وأعضاء من اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور، والمندوبية السامية للتخطيط، وبعض الخبراء.

كما يشارك في اللقاء ممثلو القطاعات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، وبرلمانيون، وأعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومجالس استشارية أخرى، وممثلو وكالات الأمم المتحدة بالمغرب (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة اليونسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

Revue de Presse

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

في لقاء بالرباط : ادراج التجارب الدولية لاثراء مسلسل احداث المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة

■ أمال المنصوري

أكد ادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أول أمس، خلال تقديمه للندوة الدولية حول موضوع "المجالس الوطنية للأسرة والطفولة" أن المغرب جدد التزامه خلال فاتح يوليوز بالدستور الجديد، الذي أكد من خلاله على قيم حقوق الإنسان، كما هي متعارف عالميا ونص على نمو الإتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب على التشريعات الوطنية وعلى حظر التعذيب وجميع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، كما نص على اعمال مبدأ قرينة البراءة والحق في المحاكمة العادلة وحرية الفكر والرأي والتعبير والصحافة والحق في المعلومة وتعزيز المساواة بين الجنسين، من خلال التأكيد على مبدأ المناصفة، وعلى إرساء دعائم استقلال السلطة القضائية وتعزيز هذه الاستقلالية من خلال إحداث المجلس الأعلى للسلطة القضائية.

وحسب مقتضيات الفصل 169 من الدستور الجديد، تولى المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة " مهمة تأمين تتبع وضعية الأسرة والطفولة، وابداء آراء حول المخططات الوطنية المتعلقة بهذين الميادين، وتنشيط النقاش العمومي حول السياسة العمومية في مجال الأسرة، وضمان تتبع وانجاز البرامج الوطنية المقدمة من قبل مختلف القطاعات والهياكل والأجهزة المختصة.

وأشار رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن تنظيم اللقاء الدولي جاء من أجل ادراج التجارب الدولية واستلهام ما يمكن استلهامه لإثراء مسلسل احداث المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة.

ومن جهتها عبرت ليلى الرحيوي المكلفة بالمكتب الاقليمي لشمال افريقيا التابع لمنظمة الأمم المتحدة للمرأة بالرباط، أن مسلسل احداث المجالس الوطنية حول الاسرة والطفولة عرف دعما قويا من طرف المنظمة من خلال تقديم الدراسات المرجعية التي تهم المناصفة، خاصة وأن المغرب قطع أشواط مهمة لرفع التمييز عن المرأة وبالتالي ما جاء به الدستور الجديد الذي يحتاج إلى التطبيق انطلاقا من تفعيل دور هذا المجلس.

ع.منير امحيمدات

هذا وعبر مصطفى العريسة رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بمراكش، أن من بين أهداف هذا اللقاء هو فتح النقاش والتذكير حول كيفية احداث المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة من حيث الاختصاصات والمهام والهيكلة والتشكيلة والوظيفة والدور الذي يمكن لهذه المؤسسة أن تلعبه في مجال السياسات العمومية المرتبطة بالأسرة والطفولة.

للإشارة فقد تضمن اللقاء مجموعة من الجلسات التي تمحورت حول جملة من المواضيع منها الاسرة والطفولة بالمغرب.

"التحولات والتحديات، التحولات السوسيو ديموغرافية للاسرة والطفولة، التحديات الرئيسية التي تطرح على السياسات العمومية في مجال الاسرة والطفولة"، وسيناريوهات احداث مجلس الاسرة والطفولة بالمغرب". بالإضافة إلى عرض لمجموعة من التجارب الدولية في مجال احداث المجالس الوطنية حول الاسرة والطفولة من خلال عرض التجربة السويدية في مجال سياسة التدخل لتحسين الظروف المعيشية للأسرة والطفل وتجربة شبكة أمريكا اللاتينية في مجال النهوض بالاسرة بالأرجنتين وعرض لتجربة المجلس الأعلى للأسرة بفرنسا، وتجربة المجلس الوطني لشؤون الاسرة بالأردن.

Revue de Presse du Conseil National

Libération
30/01/12

Forum international initié par le CNDH : Appel à la création d'un Conseil de la famille et de l'enfance

Les participants aux travaux du Forum international sur les conseils nationaux de la famille et de l'enfance ont appelé, samedi à Rabat, à la création d'un Conseil de la famille et de l'enfance qui soit en phase avec la réalité de la famille marocaine.

Lors de la séance de clôture de ce Forum de deux jours, initié par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) en partenariat avec l'ONU-Femmes et l'UNICEF, les conférenciers ont estimé nécessaire de dresser un état des lieux de la famille marocaine et des problèmes auxquels elle fait face, afin de mettre en place une politique familiale inclusive.

Les prérogatives dudit Conseil, sa composition et son autonomie n'ont pas fait, cependant, l'unanimité parmi les participants, qui ont appelé à s'inspirer des expériences internationales à succès, pour mettre sur pied un modèle marocain à part entière.

Le CNDH, pour sa part, se propose d'enrichir le débat autour du Conseil et d'en publier les résultats, a indiqué son président, Driss El Yazami dans une allocution à cette occasion.

Plusieurs thèmes ont été débattus lors de cette rencontre, notamment «La famille et l'enfance au Maroc : mutations et défis», «Les politiques publiques en matière de famille et d'enfance : défis à relever» et «Les scénarios de la création du Conseil de la famille et de l'enfance au Maroc».

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'homme

Libération

Commission régionale des droits de l'Homme

Les magistrats, les médecins et les oulémas manquent à l'appel

Mohamed Essabbar, secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a présidé, lundi 23 janvier 2012, la cérémonie d'installation des membres de la Commission régionale des droits de l'Homme de la région d'Agadir à la Chambre de commerce, d'industrie et de services d'Agadir.

Cette rencontre a été marquée par la présentation d'un exposé sur les missions et les prérogatives des Commissions régionales des droits de l'Homme telles que prévues dans le dahir portant création du CNDH.

Et conformément à l'article 28 dudit dahir, ces commissions assurent le suivi et le contrôle de la situation des droits de l'Homme au niveau régional et reçoivent les plaintes relatives aux allégations sur les violations de ces droits. Elles assurent également la mise en œuvre des programmes et des projets du CNDH en matière de promotion des droits de l'Homme en étroite collaboration avec tous les acteurs concernés au niveau régional.

En plus de son président et du représentant régional de l'institution du Médiateur, chaque Commission régionale des droits de l'Homme est composée de membres proposés par les corps représentatifs régionaux des magistrats, des avocats, des médecins, des oulémas, des journalistes professionnels et des représentants des associations, des observatoires régionaux des droits de

l'Homme, et de personnalités actives dans le domaine de la protection et la promotion des droits de l'Homme : droits politiques, civils, économiques, socio- culturels, environnementaux, droits de la femme, de l'enfant, des personnes en situation de handicap et des consommateurs.

Les membres des commissions régionales sont nommés par le Conseil national des droits de l'Homme sur proposition de son président, sur la base des candidatures qui lui sont mises par leurs présidents.

Outre le président Mohamed Charef, la Commission régionale d'Agadir est composée de : Khalid Sahnoune, Fatiha Guezzaz, Hamzaoui Tijani, Essaâdiya Elbahi, Lahoucine Reguadi, Fadwa Rajouani, Imad Boulguid, Zineb El Khiayati, Abdelkrim Madoune, Seloua Benkirane, Driss El Maloumi, Latifa Yaâkoubi, . Fatima Benchriq, Lahoucine Jamal, Mohamed Jaja, Radiya Azelmad, Sidi Ali Akdim, Fadma Izourane, Abderrahmane Amesguine, Hassania Belgasmi, Khalid Alayoud, . Leïla Errhouni, Bachir Benahmed, Lahoucine Boufhim (barreau des avocats), Habib Aghris (SNPM).

Il est à signaler que les représentants de l'Amicale Hassania des magistrats, de l'Ordre des médecins et du Conseil des oulémas n'ont pas encore été désignés.

M.C

Rev... Homme

الأحداث المغربية

المجلس العلمي الأعلى ومقاطعته المجلس الوطني لحقوق الإنسان

ربما سيكون التذكير بالدور التاريخي في المنعطف الانتقالي الذي قام به المجلس الوطني لحقوق الإنسان من قبيل التكرار وخاصة فيما يتعلق في ترسيخ العدالة الانتقالية عبر برامج جبر الضرر، والإنصاف والمصالحة في الوقت الذي كان فيه البعض وما يزالون يريدون أن يجعلوا من جراحات وآلام المظلومين دكانا للارتزاق السياسي والحزبي والإيديولوجي الدائم، بعيدا عن أي مقاربة حقوقية، ومن الضروري الإشارة إلى أن المجلس الوطني في نسخته الجديدة لم يبق حبيس معالجات الملفات الحقوقية السالفة، بل ضخ استمرارية حقوقية جديدة في مسيرته الآنية وذلك من خلال معالجته التجاوزات الحقوقية الحالية (مع الإشارة إلى انتقادنا لعدد من المعالجات وعلى رأسها معالجة الملف الريفي)، ومن خلال منهج عمله أيضا، كما أن ثقل وزنه وقوة صورته استمدت مرجعيتها من ثنائية تجمع بين التعيين الملكي واستقلالية عمله إضافة إلى تعددية تركيبته وتنوعها. ولا نظن أن يختلف حول هذا الأمر اثنان ولا أن يتناطح حوله عنزان، لكن شيئا غريبا وعجيبا وملفتا وقع هذه الأيام فيما له علاقة بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وبطل هذا العجب بل هذا الأمر العجاب هو المجلس العلمي الأعلى عبر مقاطعته لتمثيليته وانخراطه في المجلس الوطني لحقوق الإنسان ضدا على الظهير المؤسس للمجلس والذي أقر تمثيلية ممثلين مما أسماه ب "الهيئات الدينية العليا" وهو ما فعله المجلس الوطني عبر منح ممثل للمجلس العلمي الأعلى وممثل للرابطة المحمدية للعلماء من منطلق كونهما يمثلان هيئتين دينيتين وطنيتين.

ويعود سبب مقاطعة المجلس العلمي الأعلى للمجلس الحقوقي – الظاهر أن المقاطعة هنا لم تصدر عن يسار جذري أو سلفية أصولية جهادية بل من مجلس علمي أعلى– حسب الدكتور يسف للدكتور يسف– مجرد جمعية، ولا تملك صفة الهيئة الدينية العليا التي أقرها الظهير"، وهنا لابد لكل عاقل أن يتوقف لمساءلة هذا الكلام الخطير الذي فاجأ الكثيرين في مضمونه أولا وفي المصدر المعبر عنه ثانيا، أي أن يأتي على لسان الدكتور يسف – الذي نعتبره عن جدارة إمام الرواية المغربية للسيرة النبوية – موضوع أطروحته– ومكمن الغرابة فيه أن يحمل ويصرح بصوت أعلى بمقاصد استئصالية وإقصائية للرابطة المحمدية للعلماء، ولتمثيليتها في المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في الوقت الذي تصرح فيه عبارة الظهير المؤسس للمجلس عن "الهيئات الدينية العليا" فالهيئات هنا وردت بصيغة الجمع ولم تتحدث عن هيئة واحدة بصيغة المفرد، والظاهر أن صيغة الجمع هذه ترمي إلى تكسير أي احتكار للتمثيلية من لدن جهة دينية واحدة دون أخرى، بل إننا إذا ما أردنا توسيع المنظور الحقوقي في قراءة هذه العبارة في الظهير المؤسس والتي تمنح التمثيلية داخل المجلس الوطني لـ "الهيئات الدينية العليا" فإننا سنذهب إلى القول: إن اتساع العبارة وحقوقيتها وتعدديتها وتنوعها وانفتاحها ووطنيتها ومواطنتها تمنح حق التمثيلية في المجلس الوطني لحقوق الإنسان للعلماء من الربيين المغاربة المتدينين باليهودية، مادامت العبارة قد وردت في الظهير لتتحدث عن "الهيئات الدينية" ما دامت لم تسم دينا معينا، ولم تقص دينا آخر، في بلد تملك فيها الديانة اليهودية عمقا تاريخيا عميقا في جغرافيته ومواطنيه وهويته، وما زال ذلك مستمرا، وربما سيكون من العمل ومن السذاجة أن نقدم شواهد على ذلك، لكننا لا نظن أن يمل أحد من التذكير بموقف السلطان الراحل محمد الخامس طيب الله ثراه ضد "قانون فيشي" المعادي لليهود المغاربة، ذلك الموقف المنطلق من أساس أن هؤلاء مواطنين مغاربة لا يجوز مسهم بسوء كما هو الشأن بالنسبة للمسلمين المغاربة، وكان السلطان الراحل قد عبر عن ذلك الموقف التاريخي عبر بلاغ ملكي صادر في 26 ماي 1948 ضد قرار إنشاء دولة صهيونية مغتصبة لأراضي فلسطينية تحت عنوان "وعد يهودي" مزيف، وهو ما عبر عنه ذلك البلاغ الملكي التاريخي في قوله طيب الله ثراه: «... ويجب عليهم أن يعرفوا أن اليهود المغاربة الذين استوطنوا هذه البلاد منذ قرون تحت الذمة فوجدوا فيها أحسن مثوى وأخلصوا كل الإخلاص للعرش المغربي، وقد ذكرهم السلطان بواجب البيعة بصفتهم رعايا مغاربة...».

إذن ألا يحق لنا أن نسائل الدكتور يسف: ألا يحق للمواطنين المغاربة من معتنقي اليهودية أن تكون لهم تمثيلية في المجلس الوطني لحقوق الإنسان إذا ما قراءة عبارة تمثيلية "الهيئات الدينية العليا" الواردة في الظهير قراءة تكتسي صفة المواطنة والمغربية والتي لا تناقض في تمثيليتها من منطلق دولة حقوق الإنسان والمساواة الديمقراطية، وهو الأمر نفسه الذي يؤكد عليه المنطق القرآني في عدة آيات قرآنية نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر قوله تعالى «لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم والله يحب المقسطين»، كما أنه لا إشكال في هذه التمثيلية الدينية من منطلق منهج العمل المعتمد من لدن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والذي يعمل على حفظ هذه الحقوق من منظور كوني عملت الدولة على رفع كل التحفظات عنه، كما أن المجلس ما فتئ يتابع كل التجاوزات التي يمكنها أن تطال الحقوق الثقافية والسياسية والدينية والاقتصادية والاجتماعية للمواطن المغربي، وهو ما يخرج نهج مؤسسات الدولة المغربية كذا ومؤسسات وفعاليات المجتمع المدني من أي فهم أصولي أو ممارسات ضيقة سوداء تريد أن تصبغ صراعات اقتصادية وسياسية بصباغة دينية وطائفية ضيقة ومضادة للهوية المغربية، مثلما هو الشأن مع الممارسات والمرجعيات المشرقية التي تصب جام غضبها على اليهود واليهودية في صراعها مع الصهيونية، ونحن نؤكد أن هويتنا المغربية ومواطنتنا وإيماننا الحقوقي، كل ذلك يمنعنا من التشبه بالمشرق في هذا الجانب، هذا إذا ما وسعنا منظور القراءة في ظل قراءة موضوعية ومتوازنة لعبارة تمثيلية «الهيئات الدينية العليا» الواردة في الظهير بالنسبة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أما إذا ضيقنا قراءة هذه العبارة، و وافقنا الدكتور يسف في حبس دلالة ومفهوم الهيئات الدينية على الدين الإسلامي، فإن المدهش أن الدكتور يسف ما فتئ يتعسر وتشدد في تضييقه للمفهم حتى من داخل الدائرة الإسلامية، ليجعل هذه الدائرة وتمثيليتها وقفا على المجلس العلمي الأعلى دون غيره ويمقعديه، وللمتلقي أن يسائل الدكتور يسف: ما الذي جعله وزملاءه في المجلس العلمي الأعلى وجعل وزير الأوقاف يوصدون الباب أمام الرابطة المحمدية للعلماء أن يأن تكون ممثلة في المجلس الوطني لحقوق الإنسان ضمن عبارة الظهير المنظم للمجلس والتي تحدثت عن تمثيلية " الهيئات الدينية العليا..."؟ وبعبارة أخرى ما الذي يخيفكم من الرابطة المحمدية للعلماء أن تكون ممثلة إلى جانبهم في المجلس الوطني لحقوق الإنسان؟

لقد كان جواب السيد يسف عن سبب الاعتراض بمثابة صدمة ودهشة غير مسبوقة، وجرأة لا مثيل لها في وطئ الحق والحقيقة وضرب المفاهيم حينما تجرأ الدكتور يسف على القول "إن الرابطة المحمدية للعلماء مجرد جمعية..."فهل يمكن قبول هذا الكلام من أمين المجلس العلمي الأعلى، الذي يستحيل أن يجهل أن الرابطة المحمدية للعلماء مؤسسة بظهير من أمير المؤمنين، ورئيسها أيضا معين بظهير ملكي، وهو ما يمنحها صفة الهيئة الدينية العليا، وليست مجرد جمعية كباقي الجمعيات، ومن هذا المنطلق يحق لها التمثيل الشرعي في المجلس الوطني لحقوق الإنسان، كما لا يحق لأحد منعها من هذه التمثيلية الشرعية، كما لا يجوز لأحد قانونا ولا شرعا ولا مواطنة مطاردتها أو استئصالها أو منعها من تمثيليتها في هيئة حقوقية وطنية، ومن هذه الأسئلة الموجهة للدكتور يسف تنبعث أسئلة أخرى، ومنها سؤالنا: ما الذي يخيف المجلس العلمي الأعلى من النهج الفكري والوطني والعلمي والعملي الذي تسلكه الرابطة المحمدية للعلماء منذ انطلاقتها الجديدة في انفتاحها على الواقع الديني والمدني والاجتماعي والمؤسساتي والإعلامي والأكاديمي في إطار حركتها والتي لم يسجل المتتبعون والمتخصصون في الشأن الديني للبلاد في حركتها أي انحراف لها عن مرتكزات الهوية الدينية والمذهبية والثقافية للمملكة المغربية، وهو لا يخفى في ندواتها ومراكز دراساتها، وأنشطتها الأكاديمية وأنشطتها الإعلامية ومجلاتها العلمية المحكمة، ولعل هذا السؤال يزداد حدة ويزيد المتلقي استغرابا ودهشة حينما يجد أن المجلس العلمي الأعلى ومجالسه العلمية تمنح تزكياتها وتفتح أذرعها وترحيبها ودعمها وتقويتها لجمعيات لا تخفي مشروعها وعملها الديني المهرب من المشرق والمهدم للهوية الدينية والمذهبية للبلاد، خدمة للحزب الإخواني ولفروعه وملاحقه، بل إنها سلمت منابر المساجد وكراسيه العلمية لقوى وجمعيات وأفراد لا يؤمنون بثوابت الهوية والخصوصية المغربية، وعلى رأسها إمارة المؤمنين التي تجعل من رعاية الشأن الديني في البلاد وحفظه لصاحب الأمر، وليس تفويته لأحزاب أصولية وجمعيات تعتبر نفسها دعوية تزايد في التأسلم على المغاربة وعلى جمعياتهم وأحزابهم وعلمائه المتأصلين بأصول المغربة، هذه الجمعيات التي عبرت على أنها لا تؤمن بالمشروع الإصلاحي لملك البلاد، وذلك عبر تهريبها للمشاريع المشرقية الصادمة لهوية البلاد، مادامت تعتبر نفسها حاملة لمشروع تغييري آخر من داخل المؤسسة الدينية للبلاد، وما يزيد الأمر خطورة هو أن يتم منح منابر الجمعة والكراسي العلمية في مساجد المملكة لهذه القوى الأصولية، بل إن تجاوزات المجلس العلمي أعلى في تخريب الهوية الدينية والمذهبية لخصوصية البلاد قد ذهبت أبعد من ذلك حينما امتد مقصها وخنجرها للتعليم العتيق الذي ظل حصنا شامخا من حصون الهوية المذهبية للبلاد، ولعل أشغال المجلس العلمي الأعلى في لقاء وجدة حول هذا الموضوع والقاضي بتقويت التعليم العتيق للقوى والجمعيات الأصولية العاملة على استئصال الثوابت الهوية وخصوصية البلاد وضرب مرتكزاتها، ولا يفوتنا التذكير بأن اجتماع المجلس العلمي الأعلى بوجدة كان قد تم بما يسمى "مركز الدراسات..." الذي أنشأه رئيس المجلس العلمي بوجدة الذي لا يخفي تبنيه المشروع الإخواني منذ نعومة أظافره، وتفعيله هذا المشروع في مساجد الجهة الشرقية وفي الجامعة وندواتها...، (لابد من الإشارة إلى أننا نركز على التمييز بين السيد بنحمزة الذي نعتبره إخوانيا متجذرا حاملا للمشروع وبين السيدين توفيق ويسف وهما أبعد ما يكون عن أي توجه أصولي فهما في تكوينهما وأطاريحهما وشخصياتهما متشبعان بالمغربة، لكنهما وباستغراب كبير يخدمان الآن المشروع الأصولي من داخل المؤسسات الدينية للبلاد بتفان كبير، الأمر الذي يؤكد أنهما ينفذان مشروعا معينا...)

وكان قد حضر إلى جانب بنحمزة في وضع الحجر الأساس لهذا المركز كل من وزير الأوقاف، والسيد يسف، وتم بناؤه على أراضي الأوقاف 6000 متر وبأموال وقفية 15 مليون درهم، إضافة لإسهام كل من مؤسسة محمد الخامس ووكالة تنمية الجهة الشرقية، ولما احتجت تنسيقية فعاليات المجتمع المدني عن هوية هذا المركز والجهة المسؤولة عنه (في ظل بنائه على أرض وقفية وبأموال وقفية...) تنكرت وزارة الأوقاف لتبعية المركز لها وتنكر المجلس العلمي الأعلى لتبعيته له، عمل السيد بنحمزة على اختلاق جمعية واصطناعها بهيئة مكتب جاهزة ومعينة إداريا، فنصب أعضاءها ومنحهم صفات وألقاب حركية داخل هذا المركز ليسيرهم بشكل مريح يجنبه كل إحراج في جمعه بين رئاسة لمجلس العلمي المحلي وعضوية المجلس العلمي الأعلى وإدارته لهذا المركز من وراء حجاب تجنبا لإحراج سؤال استغلال الأملاك الوقفية وتفويتها لشخصيات ومشاريع غامضة وخارج مؤسسات الدولة تحت عناوين جمعيات مصطنعة ومختلقة، وهنا تسائله فعاليات المجتمع المدني : ألا يحق لها الاستفادة هي الأخرى من هذه الأملاك الوقفية؟ أم أن ذلك يبقى احتكارا لمشروعه وجمعياته، بل إنه ذهب أبعد من ذلك حينما زيف الحقائق وسعى للحصول على غطاء رسمي وسعى لتدشين ملكي لهذا المركز ليتهرب من الأسئلة الموضوعية والحرجة، وهذا ما يكشف عن مخطط المجلس العلمي بوجدة والمجلس العلمي

إن لغة المقاطعة التي أعلن عنها السيد سيف بتنسيق مع السيد توفيق والسيد بنحمزة لا تتوافق ولغة المجلس العلمي الأعلى العاملة تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة، لأن لغة المقاطعة هي لغة جمعوية ونقابية وحزبية.

الأحداث المغربية

بقلم : الحسين الإدريسي

الأعلى في عملية تفريخ ذلك العدد الهائل من الجمعيات المصطنعة تحظى بدعمها وتمويلها ورعايتها لتفعيل برامج معينة في المجتمع وفي المؤسسات، هروبا من المساءلة القانونية التي تحرجها في تحريكها لمشاريع تتعارض مع رسالتها الأساسية التي تحملها كعناوين فارغة، وهو ما لم يعد خافيا. ولعل فضائح مركز تكوين الأئمة والمرشدين وبرامج تكوينهم تعكس جزءا يسير من الصورة.

وإذا ما عدنا لموقف السيد يسف يطل علينا سؤال آخر مفاده: هل يدل موقفه هذا عن شخصه مفردا أم أنه تعبير عن كتلة طائفية محزبة ومؤدلجة ومدعومة تتبناه؟ والظاهر أن هذه الجهة التي تحمل مشروعا معينا تفعله بطمأنينة وجرأة زائدة جعلها تتبنى لغة المقاطعة تجاه المجلس الوطني لحقوق الإنسان، غير مكترثة لأي رد، مع العلم أن هذا مجلس ملكي، فهل المجلس العلمي الأعلى الذي من المفروض والبديهي والتشريعي أنه يشتغل تحت رعاية أمير المؤمنين يمكنه أن يجرؤ على مقاطعة المجلس الوطني لحقوق الإنسان المعين بظهير ملكي والذي يشتغل بدوره تحت رعاية ملكية سامية؟

إن لغة المقاطعة التي أعلن عنها السيد سيف بتنسيق مع السيد توفيق والسيد بنحمزة لا تتوافق ولغة المجلس العلمي الأعلى العاملة تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة، لأن لغة المقاطعة هي لغة جمعوية ونقابية وحزبية، وما كان لمؤسسة ملكية أن تتكلم مع مؤسسة حقوقية عليا تمثل الدولة بلغة نقابية وحزبية وجمعوية، مادامت الملكية تعلو على التحزب والتنقيب والأدلجة، أي أنها ليست أداة في يد حزب لضرب جهة أخرى باسم الدين أو باسم السياسة، إن هذا الانزلاق المعبر عنه بجرأة وجرعة زائدين على لسان – بل ألسنة – الدكتور يسف يبين أن ما كان كثير من المحللين والمتتبعين يحذرون منه قد أصبح واقعا وحقيقة، ولم يعد مجرد تحليل أو تخمين، فذلك يكشف حقا عن توجه أصولي مضاد لهوية البلاد ومضاد لمشروعها الإصلاحي الحداثي الذي أطلقه عاهل البلاد ويريد أن يفرض وصايته على أمير المؤمنين من داخل المؤسسات الدينية الرسمية ويتم باسم أمير المؤمنين وهو ما تجلى في عدد من المحطات، نذكر منها التصدي بشراسة لتعديل المدونة، ومقاطعة السيدين توفيق ويسف لتكريم الدكتور أحمد الخمليشي مدير دار الحديث الحسنية، كذا ومقاطعتهما مرارا وجهارا لدار الحديث على عهد الدكتور الخمليشي، وهنا نسائل الدكتور يسف هل دار الحديث هي الأخرى مجرد جمعية؟ فهذه الشذرات وهذه المقاطعات تبين وتسقط النقاب عن مشروع خطير يستغل عنوان إمارة المؤمنين لينقض على المشروع الإصلاحي الديمقراطي الذي أطلقه عاهل البلاد، ويحضى بدعم مالي سخي مستغلا مؤسسات الأوقاف وأملاكها ومساجدها ومطابعها وإعلامها وندواتها لضرب دينامية المجتمع المدني الديمقراطي وفعالياته الحقوقية والثقافية والنسائية تحت الحزام والدفع بجمعياته المصطنعة والمخلقة والمتخمة للواجهة والإعلام لخلق صورة مغالطة وخادعة ومخادعة (مركز الدراسات والبحوث بوجدة نموذجا...)، بل إن جرأتها جعلتها تمتد لمقاطعة مؤسسات الدولة العليا (مقاطعة المجلس الوطني نموذجا) وذلك من أجل ضرب العدالة الانتقالية العاملة على ترسيخ معايير حقوقية إنسانية دولية وعالمية، تعطي للمغرب صورته المشرقة والمتقدمة.

Revue de Presse du ... droits de l'Homme

من مصدر مطلع

استدعى وزير العدل مصطفى الرميد، أعضاء اللجنة الوطنية للمطالبة بإطلاق سراح الحقوقي والنقابي السدراوي ورفاقه، للقائه بمقر وزارة العدل مساء يوم أمس الجمعة. كما حدد محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، موعدا للقاء أعضاء اللجنة نفس اليوم.

وقد اعتقل الأخير على خلفية المطالبة بالحق في الأرض وتطهير الأراضي السلالية من الفساد بجهة الغرب الفرارذة بفي أحسن. وهو الآن بالسجن المحلي بالقنيطرة.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme